

الأزمة الروسية الأوكرانية..

تحليل خطاب تصريحات الأطراف الفاعلة



الرسالة:

رفد المجال الإعلامي بالبحوث
والدراسات المنهجية التأصيلية،
وتقويم أداء وسائل الإعلام
التفاعلي، ورصد وتحليل
مضامينها.



من نحن:

مركز سعودي (مستقل)..

مضامين وسائل الإعلام التفاعلي .. **ميداننا**

بياناتها ووسائط محتواها .. **حقول دراساتها**

الرصد والتحليل والقياس .. **أدواتنا**

2

أهدافنا:

استشراف
المستقبل..
وفق قواعد
البحث العلمي

تقديم
التوصيات
المنهجية

رصد تحوُّلات
ثورة الاتصالات
والمعلومات

تقويم الخطاب
الإعلامي،
والارتقاء به

قياس اتجاهات
الرأي العام
وتأثيراتها

المحتويات

مقدمة	04
التصريحات الروسية	05
التصريحات الأوكرانية	07
التصريحات الأوروبية	08
التصريحات الأمريكية	10
الخاتمة	12

مقدمة..

بدأت روسيا في 24 فبراير الجاري، عملية عسكرية ضد أوكرانيا بعد أسابيع من التوتر والحشد العسكري الروسي على الحدود الأوكرانية.

وقد صاحبت العملية العسكرية تحركات سياسية ودبلوماسية من جانب العديد من القوى الفاعلة على الساحة الدولية من أجل احتواء التداعيات الخطيرة المتوقعة نتيجة استمرار الحرب الدائرة والتي ترجح كل المؤشرات أنها لن تتوقف قريباً.

وفي محاولة لاستشراف مستقبل هذه الأزمة التي ستؤثر على جميع دول العالم دون استثناء، قام مركز القرار للدراسات الإعلامية برصد وتحليل مجموعة من التصريحات الصادرة عن طرفي الأزمة والقوى الأخرى الفاعلة فيها، والتي أظهرت ما يلي:

أولاً: روسيا

نجح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين - حتى الآن - في تحقيق مجموعة من المكاسب نتيجة عملياته العسكرية ضد أوكرانيا، منها:

● فرض سياسة الأمر الواقع، وذلك بعد سلسلة من المفاوضات والمباحثات المتعلقة بالمطالب الأمنية الروسية وعلى رأسها ضمان عدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو، وتراجع الحلف عن وجوده العسكري في شرق ووسط أوروبا. وفي هذا الصدد، عبّر بوتين صراحة عن مخاوف بلاده قائلاً للغرب: «أنتم من يجب أن تقدموا لنا الضمانات، وعليكم أن تفعلوا ذلك على الفور، الآن». وأضاف: «هل ننشر صواريخ بالقرب من حدود الولايات المتحدة؟ لا، لا نفعل. إن الولايات المتحدة هي التي تأتي إلينا بصواريخها وهي واقفة بالفعل على أعتابنا».

● إظهار القوة والندية الروسية، حيث استغل بوتين هذه العملية من أجل استعراض قوة وقدرات موسكو، وإثبات أنها تمتلك الإرادة والمقدرة على المبادرة في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على أمنها ومصالحها. كما تبنت موسكو مبدأ المعاملة بالمثل مع الغرب، فأعلن الكرملين يوم الجمعة 24 فبراير الجاري أن روسيا ستفرض عقوبات انتقامية على الدول الغربية على أساس المعاملة بالمثل.

● واستمراراً في استخدام لغة القوة في الخطاب الرسمي الروسي، حذر بوتين من أي تدخل خارجي في أوكرانيا، متوعداً برد قوي على أي محاولة للتدخل.

● استعادة الدور الدولي لروسيا كقوة عظمى يجب الاهتمام بمصالحها ووضع مخاوفها بعين الاعتبار، والتخلي عن سياسة التهاون بها.

● كشف تراجع قدرات الغرب والولايات المتحدة في الدفاع عن طغائهم، وإظهار روسيا كشريك دولي يمكن التعويل عليه.

أما عن الأساليب التي اتبعتها الدولة الروسية بقيادة بوتين في إدارة فترة ما قبل العملية العسكرية وأثناء العملية، فتمثلت أهمها فيما يلي:

● الخداع: فبعد أشهر من الإنكار لوجود خطط أو نوايا لغزو أوكرانيا، أمر بوتين قوات «حفظ السلام» الروسية - حسب وصفه - بدخول الأراضي الانفصالية الأوكرانية في دونيتسك ولوغانسك.

● توفير المبرر الأخلاقي للعملية العسكرية: تمثل في وصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن ما يحدث في إقليم دونباس من جانب السلطات الأوكرانية «إبادة جماعية». مؤكداً أن «روسيا مستعدة لإجراء مفاوضات إذا أُلقت أوكرانيا سلاحها»، مشيراً إلى أن هدف العملية العسكرية في أوكرانيا يتمثل في تمكين الأوكرانيين بعد تحررهم من الاضطهاد من تقرير مستقبلهم بحرية.

وبالنظر إلى أن الكرملين يتخذ من وجود سكان من أصل روسي في بعض مناطق الجمهوريات السوفيتية السابقة ذريعة للتدخل، فإن تصريح لافروف يُعزز التبرير الأخلاقي والإنساني للتدخل الروسي، وهو ما ينطبق أيضاً على ما قاله بوتين مؤخراً أن «المواطنين الأوكرانيين الناطقين بالروسية يتعرضون للإبادة الجماعية». بالإضافة إلى ما سبق، فقد حرص وزير الخارجية الروسي على التأكيد أن التدخل العسكري جاء بناءً على الطلب المباشر الصادر عن رئيسي جمهورية لوغانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية - على حسب وصفه لهما-، مؤكداً أنه لم يكن بإمكان روسيا غض النظر عن هذا الطلب المباشر.

● التلاعب بالمصطلحات: وذلك من خلال توصيف التحرك الروسي على أنه عملية عسكرية وليس اعتداءً أو عدواناً أو غزواً، كما تم توصيف القوات العسكرية الروسية المشاركة في القتال بأنها قوات حفظ سلام، وفي هذا الصدد، طلبت الهيئة الناظمة للاتصالات في روسيا، السبت 26 فبراير، من وسائل إعلام وطنية حذف التقارير التي تصف تحرك موسكو نحو أوكرانيا بأنه «هجوم أو غزو أو إعلان حرب».

● إكساب الشرعية للتحرك العسكري: حيث تقول روسيا رداً على اتهامات الغرب والأمين العام للأمم المتحدة بانتهاكها ميثاق المنظمة الدولية، إنها تتصرف دفاعاً عن النفس بموجب المادة 51 من الوثيقة التأسيسية للمنظمة.

ثانيًا: أوكرانيا

تعكس لغة خطاب الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها استنباط تطورات الأزمة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

● الخوف والتوتر: فعلى الرغم من أن ظهور زيلينسكي في أكثر من مقطع فيديو يُحاول فيه الادعاء بالثبات والشجاعة في مواجهة العملية العسكرية، فإن تصريحاته المتتالية وظهوره المتكرر يعكس حالة من التخبط والارتباك، عززها تكراره المستمر لعبارة «لسنا خائفين» التي تُوي بعكس ذلك. وقد يُبرر البعض الظهور المتتالي لرئيس الدولة بأنه يهدف إلى طمأنة الأنصار، إلا أن هذا الظهور المصاحب بتصريحات متناقضة يُؤكد حالة التوتر؛ ففي الوقت الذي يدعو فيه الشعب الأوكراني إلى حمل السلاح والدفاع عن الوطن، يعرض على نظيره الروسي فلاديمير بوتين الحوار، حيث قال زيلينسكي موجهاً حديثه لبوتين «يجب أن نجلس معًا للتحدث».

● عدم ثقته في أوروبا وأمريكا: ويُعزز ذلك تجارب الماضي القريب عندما قامت موسكو بضم شبه جزيرة القرم إلى سيادتها دون تدخل من «النااتو»، واعتبرها المراقبون وقتها أنها أسلس عملية غزو في التاريخ الحديث، إذ انتهت قبل أن يدرك العالم الخارجي أنها قد بدأت.

وتُشير المعطيات إلى أن هذا السيناريو سيتكرر مرة أخرى، حيث قال الرئيس الأوكراني عن النااتو: تركونا وحدنا، الجميع خائف، وأضاف أن القادة الأوروبيين خائفون من الوضع، لافتًا إلى أن استمرار العدوان الروسي على بلاده يظهر أن العقوبات التي فرضها الغرب على موسكو ليست كافية، وأوضح أن العالم يواصل مشاهدة ما يجري في أوكرانيا من بعيد.

وفي تصريح آخر، اتهم زيلينسكي الحلفاء الغربيين باللجوء إلى المناورات السياسية بينما تتقدم القوات الروسية نحو العاصمة «كييف».

وأمام هذا الخذلان من أوروبا وأمريكا، أعلن الرئيس الأوكراني قبول بلاده إجراء مفاوضات دون شروط مسبقة مع وفد روسي على حدود بيلاروسيا.

ثالثًا: أوروبا

تعكس لغة خطاب المسؤولين الأوروبيين سواء على مستوى الدول أو الاتحاد الأوروبي ككيان، مجموعة من المؤشرات، أهمها:

● أقصى ما يمكن تقديمه من جانبهم لأوكرانيا هو الدعم السياسي والدبلوماسي وربما المساعدات العسكرية، فضلًا عن العقوبات الاقتصادية ضد موسكو.

● عجز أوروبا عن القيام بدور ملموس لإيقاف التحرك العسكري الروسي ضد أوكرانيا.

● دول الاتحاد الأوروبي وطف «الناو» لن يتورطا في مغامرة عسكرية ضد روسيا.

● سقوط العاصمة الأوكرانية «كييف» في يد موسكو هو مسألة وقت لا أكثر.

ويُعزز هذه المؤشرات العديد من التصريحات الصادرة عن مسؤولين أوروبيين، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. قال المستشار الألماني «أولاف شولتس» في كلمة له أمام البرلمان الألماني «على بوتين عدم الاستخفاف بتضامن الحلفاء في الناو».

2. حذر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون السبت من أن الحرب في أوكرانيا ستطول، منوهاً عن خطة صمود لمواجهة العواقب الاقتصادية للأزمة.

3. حذر وزير القوات المسلحة البريطاني «جيمس هيبى» من قتال طويل و«دموي» في أوكرانيا.

4. وصف وزير الخارجية الفرنسي «جان إيف لودريان» الجمعة 25 فبراير الجاري في تصريحات لإذاعة فرانس إنتر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه «صانع صروب»، معربًا عن خشيته من أن يمتد الهجوم الروسي على أوكرانيا إلى مولدافيا وجورجيا.

وتُشير هذه التصريحات إلى أن الأوروبيين لن يتدخلوا عسكريًا ضد روسيا لصالح أوكرانيا، بل سيتكرر سيناريو ما حدث لجزيرة القرم عام 2014م.

كما تُؤكد هذه التصريحات إدراك الرئيس الروسي حدود التهديد والتدخل الغربي، ولذلك لجأ إلى سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض، وإبراز قوته،

وتحقيق أكبر قدر من المكاسب الميدانية لكي يستغلها لاحقًا في العملية التفاوضية، مستفيدًا في ذلك من تجربة عام 2008، حينما اعترفت روسيا بـ «استقلال» أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهما منطقتان جورجيتان منفصلتان بعد أن خاضتا حربًا قصيرة مع جورجيا تدخلت فيها موسكو؛ علمًا بأن اعتراف روسيا بالمناطق الانفصالية في جورجيا جاء لتبرير وجود عسكري روسي مفتوح فيها بعدما تطلعت للانضمام لحلف الناتو، وهو ما يتشابه مع اعتراف روسيا بـ «استقلال» المنطقتين الانفصاليتين في أوكرانيا.

ومن الواضح أن هذه السياسة المتبعة من جانب موسكو أصبحت مكررة بشكل ملحوظ، ففي عام 2014م استولت روسيا أيضًا على شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، الأمر الذي يكشف أن موسكو تسعى إلى التوسع عسكريًا في الجمهوريات السوفيتية السابقة، وذلك لتأمين حدودها من جانب، وتوسيع بسط نفوذها من جانب آخر.

رابعًا: أمريكيًا

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تحسُّسًا من هذه الأزمة، وذلك بالنظر إلى التاريخ الطويل من الحرب الباردة الأمريكية السوفيتية؛ وبطبيعة الحال فإن واشنطن لن تكون سعيدة باستعادة روسيا لدورها ونفوذها الدولي بعد سنوات من التراجع بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي.

وعلى الرغم من ذلك، فقد عكست الإجراءات والتصريحات الرسمية الأمريكية الخاصة بالأزمة الأوكرانية مجموعة من المؤشرات، منها:

أ- جاءت على عكس المأمول من الإدارة الأمريكية برئاسة جو بايدن، بل ومخيبة لآمال حلفائها الغربيين.

ففي 22 فبراير 2022م، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن ردًا على اعتراف نظيره الروسي فلاديمير بوتين بمنطقتي دونيتسك ولوغانسك كدولتين مستقلتين، «سأبدأ بفرض عقوبات تتجاوز بكثير الخطوات التي نفذناها نحن وحلفاؤنا وشركاؤنا في العام 2014. وإذا مضت روسيا في هذا الغزو، نحن على استعداد للمضي قدما بالعقوبات إلى أبعد من ذلك».

إلا أن هذه التصريحات التي صدرت قبل بدء العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا لم تكن رادعة ولم تمنع التدخل العسكري الروسي، وهو سيناريو مكرر لما حدث سابقًا عندما قامت موسكو بضم شبه جزيرة القرم إلى سيادتها.

ب- عدم واقعية الولايات المتحدة بشأن التغييرات الحاصلة في موازين القوى الدولية، إذ تتعامل واشنطن بلغة استعلائية مع الجانب الروسي، فعندما يُؤكد بايدن في تصريح له أن التحركات العسكرية الروسية في أوكرانيا قائمة على ذرائع ومبررات، فإن ذلك يعني أن الولايات المتحدة غير مقتنعة ولا تضع في الاعتبار المخاوف الروسية سواء التي ستنتج عن انضمام أوكرانيا إلى الناتو، أو بوجود قوات الحلف على مقربة من الحدود الروسية من ناحية أوكرانيا.

ج- تبرير الموقف الأمريكي المتهاون: حيث صرح بايدن قائلًا إن «خياراتنا ضد روسيا إما بدء الحرب العالمية الثالثة أو العقوبات القاسية»، ويُظهر هذا التصريح أن الرئيس الأمريكي حاول الهروب إلى الأمام من أجل تبرير سبب لجوئه إلى سياسة فرض العقوبات ضد روسيا، مضيفًا أن نتائج تلك العقوبات لن تظهر بشكل فوري.

وتؤكد هذه التصريحات أن الولايات المتحدة لا تنوي الدخول في أي مواجهة عسكرية مع روسيا، ويُعزز هذا الطرح ما صرّح به بايدن حينما قال إنه «ردًا على اعتراف روسيا بأنها لن تسحب قواتها من بيلاروسيا، أذنت بتحركات إضافية للقوات والمعدات الأمريكية المتمركزة في أوروبا لتعزيز طلائعنا في البلطيق، أي في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا». وأضاف «من باب التوضيح، هذه تحركات دفاعية بالكامل من جانبنا، وليست لدينا نية محاربة روسيا. نريد توجيه رسالة لا لبس فيها، مفادها أننا وطفاءنا سندافع عن كل شبر من أراضي الناتو وسنلتزم بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا تجاه الحلف».

وفي هذا الصدد، توجد مجموعة من المعطيات المرجحة للنتيجة السابقة، تتمثل في أن أوكرانيا ليست عضوًا في الناتو. كما أنها لا ترتبط بمصالح الأمن القومي الأمريكي، سواء من حيث القرب الجغرافي، أو استضافة قاعدة عسكرية أمريكية، أو امتلاكها احتياطات نفطية استراتيجية، كما أنها ليست شريكًا تجاريًا رئيسيًا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الرؤية الأمريكية تجاهلت زاوية غاية في الأهمية تتعلق بالصراع التقليدي الأمريكي الروسي، والصعود الملحوظ لروسيا على الساحة الدولية كقوى فاعلة مؤثرة، الأمر الذي يُهدد النفوذ والمصالح الأمريكية في العديد من الملفات.

وعلى عكس التصريحات الرسمية للإدارة الأمريكية الحالية، جاءت رؤية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب مختلفة تمامًا، حيث صرّح يوم السبت 26 فبراير الجاري قائلاً: «الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تشجع على غزو أوكرانيا، بعدما لاحظ الانسحاب الأمريكي (الواهن) من أفغانستان العام الماضي»؛ في إشارة من ترامب بأن السبب وراء تجرؤ بوتين هو الضعف الذي يُظهره بايدن في إدارة الملفات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ختامًا..

يتضح مما سبق أن قرار إيقاف العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا هو بيد روسيا فقط، ولن يكون هناك أي مُحدد آخر في ذلك سوى تحقيق موسكو للأهداف الاستراتيجية التي وضعتها لهذه العملية.

ومن الأدلة على ذلك أنه رغم توقع المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين أن العاصمة الأوكرانية «كييف» ستسقط سريعًا في قبضة القوات الروسية، فإن بلادهم لم تتحرك لمنع هذه الخطوة؛ ومن أمثلة ذلك قيام مسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن منهم وزير الخارجية أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن، مساء الجمعة 25 فبراير بإبلاغ الكونغرس «أن كيف تحت حصار من الشمال والجنوب والشرق وأصبح سقوطها مرجحًا».

من جهة أخرى، وضعت هذه العملية العسكرية الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في موقف لا تُحسد عليه، بعدما انتهج الرئيس الروسي سياسة القوة وفرض الأمر الواقع على الأرض، في مسعى منه لاقتناص بلاده دورها كقوة عظمى يجب الاهتمام بمصالحها ووضع مخاوفها بعين الاعتبار، والتخلي عن مبدأ التهاون بها. الأمر الذي يُمثل مكاسب استراتيجية لروسيا «البوتينية».

وأمام سياسة الأمر الواقع التي فرضها بوتين، لجأت أوروبا والولايات المتحدة إلى محاولة الموازنة بين سياسية التأني بالنفس وبين القيام بدور يحفظ لهما ماء الوجه من منطلق مكانتهما الدولية، فمن جانب تحاشى الغرب الصدام العسكري مع روسيا، ومن جانب آخر اتخذ إجراءات عقابية بحق موسكو وكبار المسؤولين الروس وعلى رأسهم بوتين، كما لجأ إلى مجلس الأمن الدولي من أجل الحصول على موافقة على مشروع قرار صاغته الولايات المتحدة وألبانيا يستنكر «بأشدّ العبارات عدوان روسيا على أوكرانيا»، ويدعوها إلى سحب قواتها من هذا البلد «فورًا». إلا أن موسكو استخدمت - كما كان متوقعًا - حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار.

وأخيرًا.. يبقى القول بأن لغة خطاب تصريحات المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين تُظهر أن مخاوف البعض من تحول الوضع إلى ما يُشبه حرب عالمية ثالثة هو أمر مستبعد حسب المعطيات الحالية على أقل تقدير.

مركز القرار

للدراسات الإعلامية



..نخطو
بقرارك



تابع حسابنا على تويتر



 www.alqarar.sa

   @alqarar_sa